H.E. Dr. Hazim El Naser
Minister Water and Irrigation
and
Minister of Agriculture
The Hashemite Kingdom of Jordan

كلمة معالي وزير المياه والري ووزير الزراعة
الدكتور حازم الناصر
المملكة الأردنية الهاشمية
في
الدورة الثامنة والثلاثون لمؤتمر
منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
FAO

روما/إيطاليا
2013/6/22-15

معالي مدير عام منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة،،

معالي رئيس المؤتمر،،
أصحاب المعالي والعطوفة والسعادة رؤساء وأعضاء الوفود المشاركة،،

السيدات والسادة الحضور،،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.
إنه لمن دواعي سروري أن أتحدث إليكم بإسم وفد المملكة الأردنية الهاشمية، وأن ألتقي بهذا الجمع الخير من السيدات والسادة المشاركين في الدورة الثامنة والثلاثين لمؤتمر منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة الذي يكتسب في وقتنا الحاضر أبعاداً ومعانٍ خاصة، حيث لا تزال الزراعة تحتفظ بنفس الأهمية كونها توفر سُبلً العيش لكافة أفراد البشرية فيما لايزال ما يزيد عن (850) مليون شخص في العالم يعانون من نقص التغذية يعيش معظمهم في المناطق الريفية. في الوقت الذي يزداد فيه الطلب على المياه سواء كانت للشرب أو لأغراض الزراعة ، الإ أن السياسات الدولية قد ساهمت وبشكل مباشر في إعطاء الأولوية في توجيه المياه لأغراض الشرب بدلاً من الزراعة لوجود ما يقارب من (1.2) بليون شخص يعيشون في مناطق تعاني من نقص حاد في المياه .

سيدي الرئيس
السيدات والسادة الحضور،،،
على الرغم من أن الإمدادات الغذائية قد زادت زيادة ملموسة إلا أن التوجه العالمي نحو إنتاج الطاقة البديلة من المنتجات الزراعية أدى إلى نقص في هذه المنتجات وارتفاعاً مضطرداً في أسعارها مما شكل عبئاً إضافياً للحصول على الغذاء تجلت آثاره في البلدان التي تشهد عدم استقرار لاسيما النامية والفقيرة منها، والتي ينتج عنها هجرات سكان تلك المناطق إلى بلدان مجاورة، بالإضافة إلى الأسباب الطبيعية

في زيادة عدد السكان، كل تلك العوامل حالت في طبيعة الحال دون تلبية الإحتياجات الغذائية لهذه المجتمعات.

سيدي الرئيس
السيدات والسادة الحضور،،،
لقد جاءت هذه التغيرات الكبيرة والمؤثرة في حين لا زلنا نرى أن المنظمة تقوم بدورها النمطي التقليدي المألوف ولم يصاحب هذه التغيرات تحولات في نهج المنظمة لما يساهم بمعالجتها لتعزيز الاستقرار الغذائي العالمي ، وعليه ومن هذا المنبرفإنني أتقدم منكم جميعاً بالتركيز على فكرة بالغة الأهمية وهي البدء بوضع آلية لإعادة هيكلة منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بشكل يواكب المتغيرات الإقليمية والدولية ويوجه التركيز نحو دعم صغار المزارعين في العالم وإيلائهم الاهتمام الكافي في ظل التحديات الكبيرة التي تهدد وجودهم كمزارعين وكرافدين للغذاء على المستوى العالمي. وذلك من خلال توفير المنح والمساعدات المباشرة التي تستهدف هذه الفئات لإستمرارهم بالعمل وزيادة الإنتاجية بما يحافظ على الموارد الطبيعية بل وتوفير أصناف جديدة ذات إنتاجية عالية لما يحقق إنتاج عالي يساهم في سد النقص من المنتجات الزراعية الغذائية ورفد إقتصادات تلك الفئات ومساندتها بالتكنولوجيا الحديثة والأنماط التقنية العالية من خلال نقل حقيقي للمعرفة وتشجيع البحث العلمي لما يخدم هذه الغايات.
كما يتطلب الأمر إعادة النظر بكيفية تقديم الخدمة لهذه الدول بعيداً عن البيروقراطية في اتخاذ القرار وخفض نفقات المنظمة وتوجيهه لخدمة مزارعي العالم.
ولما كانت هذه الدول تعاني من مشطلة تفتت ملكياتها الزراعية وبالتالي صغر الحيازات فان ذلك يتطلب من المنظمة دعم برامج التجميع لهذه الحيازات ضمن تعاونيات تساهم في خفض الإنفاق وبما

يحقق إقتصاديات الحجم حيث سيعود ذلك بالمنفعة على المزارعين بشكل عام.
إن إعادة الهيكلة المنشودة تتطلب الأخذ بعين الإعتبار الحاكمية الرشيدة للقطاعات الزراعية على المستوى العالمي والإقليمي والمحلي والأهم على مستوى المشروع الزراعي بما يحقق أبعاده الثلاث الشفافية والمحاسبة وكفاءة تقديم الخدمات.

سيدي الرئيس
السيدات والسادة الحضور،،،
إن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية تدرك تماماً أن الجوع وانعدام الأمن الغذائي مشكلتان ذواتا أبعاد عالمية، ومن المرجح أن تستمر، لا بل أن تتفاقم على نحو خطير في بعض الأقاليم التي تعاني من نقص كبير في الموارد الطبيعية ومستلزمات الإنتاج الغذائي لا سيما المياه، ما لم تتخذ تدابير عاجلة ومنسقة، الأمر الذي يفرض علينا ضرورة توحيد الإرادة السياسية والإلتزام الدولي الجماعي لتحقيق الأمن الغذائي للجميع وبذل الجهود المتواصلة في تحقيق ذلك.

ومن هذا المنطلق وإيفاءاً بالتزامات الأردن الدولية فقد التزمت حكومة المملكة الأردنية الهاشمية بمواجهة الظروف الاستثنائية التي تمر بها الدول المحيطة فالأردن يقع في مركز العاصفة في إقليم تتجدد فيه الخلافات أكثر بكثير مما تتجدد فيه موارده الطبيعية ، ففي الوقت الذي يعاني فيه المزارع الفلسطيني من حصار وتقطيع للأشجار وإغلاق لأسواقه التصديرية يمثل الأردن المنفذ الرئيسي للإنتاج الفلسطيني سواء كان ذلك للتسويق المحلي أو للعبور نحو الأسواق التصديرية المختلفة مما يشكل عبئاً على البنية التحتية التسويقية وعلى المزارعين الأردنيين إضافة الى تبعات مخرجات الوضع في مصر

وليبيا واليمن والعراق ,وقبل أن يتعافى الأردن من الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للأزمة العراقية جاءت الأزمة السورية لتشكل العبئ الأكبر على الموارد الطبيعية التي بدأت بالنضوب والتلوث في بعض المناطق خاصة الشمالية من المملكة والتي تستضيف ما يزيد عن مليون ومئتي ألف لاجئ سوري حتى الآن، مما زاد الضغط بشكل كبير على الموارد الغذائية والمائية الشحيحة بالأصل حيث أدى تحويل جزء من مصادر المياه في هذه المناطق لأغرض الشرب إلى مشاكل يعاني منها المزارعين.

وقد وصلت خطورة الأزمة السورية إلى مستويات غير مسبوقة، فالأعباء الكبيرة التي يتحملها الأردن بسبب إستمرار تدفق اللاجئين السوريين إلى المملكة بأعداد متزايدة تفوق قدراته وإمكاناته المحدودة، حيث أدت إلى إرتفاع ملموس في متوسط الإستهلاك السنوي للمنتجات الغذائية بسبب الزيادة المطردة في الطلب على الغذاء، وبالتالي إرتفاع في الأسعار المحلية للغذاء وزيادة في معدلات الفقر والبطالة إضافة إلى سوء التغذية، حيث أن الأردن يستورد ما يزيد عن 90% من احتياجاته الغذائية من الخارج ويصنف عالمياً على أنه دولة مستوردة صافية للغذاء ، الأمر الذي ترتب عليه زيادة كبيرة في فاتورة الغذاء المستورد.

وقد أثَّر تتابع الأحداث في الدولة الشقيقة سوريا إلى إغلاق الحدود البرية الأردنية- السورية من الجانب السوري، مما انعكس بشكل سلبي على القطاع الزراعي الأردني من حيث الصادرات الأردنية الزراعية إلى سوريا ولبنان وتركيا وبعض دول الإتحاد الأوروبي ودول أوروبا الشرقية.

وتشير الدراسات الأخيرة التي أعدتها وزارة الزراعة إلى إنخفاض ملموس في نسبة الصادرات الأردنية للخضار والفواكه التي تمر عبر الأراضي السورية ، حيث بلغت نسبة الإنخفاض 78% خلال الفترة من كانون ثاني وحتى شهر نيسان لعام 2013 مقارنةً بنفس الفترة في عام 2012 الأمر الذي كبَّد قطاع الصادرات الزراعية الأردنية بشقيه النباتي والحيواني خسارة تقدر بنحو أربعمائة مليون دينار سنوياً.

سيدي الرئيس،،
السيدات والسادة الحضور،،
إن هذه المعاناة لا تلقى إلا الجزء اليسير من اهتمام المجتمع الدولي والممولين العالميين، ومن هنا، فإنني آمل منكم جميعاً إيلاء هذا الموضوع إهتماماً كبيراً وبذل الجهود وتوحيدها لاجتياز هذه التداعيات إنسجاماً مع الهدف المحوري لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، في تحقيق الأمن الغذائي والنهوض بمستويات التغذية وتحسين الأوضاع المعيشية للبشر، بالإضافة إلى الإسهام في نمو الإقتصاد العالمي. كما أناشدكم جميعاً مساندة الأردن والوقوف معه في هذا الظرف الصعب لتمكينه من الإيفاء بإلتزاماته الدولية في تلبية احتياجاته واحتياجات اللاجئين التي أصبحت ملحة بسبب النقص الحاد في كميات الغذاء والماء الشحيحة ابتداءاً.

وفي الختام ، إسمحوا لي أن أتقدم بالشكر الجزيل لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة لجهودها المبذولة في سبيل تحقيق الأمن الغذائي، كما أتقدم بوافر الشكر والتقدير إلى الحكومة الإيطالية لما تقدمه من دعم ومساندة لأعمال المنظمة ، كما أتقدم بالشكر لكل الدول المانحة التي تساهم بشكل كبير في إنجاح برامج ومشاريع منظمة

الأغذيـة والزراعـة للأمـم المتحـدة فـي مكافحـة الفقـر والجـوع وسـوء التغذية،متطلعاً الـى مزيـد مـن الـدعم لمسـاعدة الاردن علـى تجـاوز هذه المرحلـة الحساسـة وتبعاتهـا علـى القطـاع الزراعـي والأمـن الغـذائي شـاكراً لكـم جميعـاً حسـن إسـتماعكم ومتمنيـاً لهـذه الـدورة النجـاح فـي أعمالـها لتحقيق الأهداف المرجوة منـها.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته